ولا يكون لطيفا ولا يحب وذلك واضح ولتفصيل القول في هذه المسألة وجوه وفيها موضع آخر

مسألة والنقيضان كل قضيتين إذا صدقت إحداهما كذبت الأخرى وبالعكس

وهو أنه إذا كذبت إحداهما صدقت الأخرى [illegible]
والقضية هي التصديق لا باعتبار اطلاقه على أحد قسمي العلم على ما مر كما زعم بعضهم بل باعتبار
اطلاقه على المعلوم أي المصدق به أو يطلق التصديق على ذلك اطلاقا للمصدر على المفعول وتسمية المحل
باسم الحال وقولنا أخراهما لم يرد به إحداهما بعينها بل ما يتناول كلا منهما لتمثل كل حيوان إنسان
لا شيء من الحيوان بإنسان فإنه لا يناقض إلا بصدق كل منهما وإن استلزم كذب الأخرى لكن كذب كل
لا يستلزم صدق الأخرى وإن جوزان لعطفه كلا في الحدود وبما يحرر عنه لكنه غير تابع أمر
للحاجة في إيرادها على أن المقصود حاصل إذ يعلم منه أن النقيضين قسمان إلى آخره واعتذر لهم بأن الحاجة
بأن أكثر تعريفات المسائل المعروفين من الأدباء والأصوليين على هذا الأسلوب نظرهم على تحصيل
المقاصد وتفهيم المعاني لا رعاية الاصطلاحات ولا يبالون في إهمال أمثال ذلك ولعلهم
أرادوا التنبيه على أن ضبطه أحاط إحاطة الحساب التي هي أقرب إلى أذهان المبتدئين على المعاني المشتركة بينهما
إذ لا شك أن المحسوسات أقرب إلى أذهان المتعلمين وإذا ذكر ما يدل على الإحاطة توجه الذهن
إليها وإن كانت على سبيل الإجمال لاختلاف المعاني المشتركة بينها فإن تعقلها مجردة عن ملاحظة
الجزئيات أبعد عن أذهانهم والضابط في التناقض هو أن القضية لا تخلو إما أن تكون شخصية نحو
زيد عالم أو غير شخصية مثل كل إنسان كاتب ونحو بعض الحيوان ليس بإنسان فإن كانت شخصية وجب
أن لا يكون بينهما تغاير إلا بنفيه بل كل من المفهوم والإثبات بالآخر فعلم أن يتحد المحكوم
عليه والمحكوم به في هذا مع المحكوم عليه والمحكوم به من ذلك ذاتا واعتبارا وقلنا ذاتا لئلا
يدخل مثل هذا إنسان ليس بفرس فإنهما وإن اختلف المحكوم به فيهما لفظا نعتا صار لاتحاد الذات
وكون الاتحاد في اللفظ ليس بشرط وقلنا اعتبارا لأنه لا بد من الاتحاد في الإضافة مثل زيد أب
زيد ليس بأب إذ لو أريد في أحدهما لبكر وفي الآخر لعمرو لم يتناقضا وفي الجزء والكل الزنجي أسود
الزنجي ليس بأسود إذ لو أريد في أحدهما جزؤه وفي الآخر كله لم يتناقضا وفي القوة والفعل مثل
الخمر في الدن مسكر ليس بمسكر وفي الزمان مثل الشمس كاسفة الشمس ليست كاسفة وفي المكان زيد
جالس زيد ليس بجالس وفي الشرط الكاتب متحرك الأصابع الكاتب ليس بمتحرك الأصابع هذا إذا
كانت القضية شخصية وإن لم تكن شخصية لزم مع ما ذكرنا اختلاف المحكوم عليه فيستوي في أحدهما
بالجزء وفي الآخر بالكل [illegible] واكتفاه من اشتراط اتحاد المحكوم عليه واختلاف
الكمية وإنما كان المعتبر في أحدهما جميع الأفراد وفي الأخرى بعضها بل لأن المراد اتحاد الوصف
العنواني كما هو موضعه وإنما اشترط اختلاف الكمية لأنه لو لم يشترط لصدق الكليتان والجزئيتان
نحو كل إنسان كاتب بالفعل لا شيء من الإنسان بكاتب بالفعل وإنما كذبتا لأن الحكم
بعرض خاص ببعض أفراد المحكوم عليه على المحكوم عليه كله وثبوت الغرض لبعض أفراد المحكوم عليه

لا تصدق

لا تصدق
سلبه عن كله ولا اختصاصه ببعض أفراده وانتفاؤه عن بعض آخر منه لا يصدق إثباته لكله
والجزئيتان نحو قد يصدقان فيهما معا مثل بعض الإنسان كاتب بعض الإنسان ليس بكاتب لا يقال إن عدم
التناقض في ذلك مبني على عدم اتحاد المحكوم عليه إذ هذا البعض غير ذلك وقد عرفت أن اتحاد المحكوم
عليه شرط في التناقض لأنا نقول بل الاتحاد حاصل لأن الحكم في كل من الجزئيتين على ما صدق عليه
أنه بعض من الإنسان من غير تعيين لجزئي من جزئيات المحكوم عليه وإنما يوجد في ضمن كل جزئي فيصدق
الإيجاب في ضمن جزئي والسلب في ضمن آخر حتى لو قصد البعض المعين فإن أريد بعين ذلك البعض بأن يقول
بعض الإنسان كاتب وذلك البعض ليس بكاتب أو ينوي ذلك كان متناقضا وإن أريد بعين البعض
الآخر كان عدم التناقض لاختلاف المحكوم عليه وإن لم تكن القضية الثانية جزئية بل
شخصية والكلام في الجزئيتين إذا أريد ذلك نعم إن نقيض الكلية الموجبة الجزئية السالبة
ونقيض الجزئية الموجبة الكلية السالبة وهو واضح. **مسألة** والعكس في كل قضية هو
تحويل مفرديها بأن يجعل المحكوم عليه محكوما به والمحكوم به محكوما عليه على وجه يصدق
إذا كان الأصل صادقا في نفس الأمر إذ قد يكذب هو وأصله نحو كل إنسان فرس عكسه بعض
الفرس إنسان وهما كاذبان لكن لو صدق الأصل صدق هذا أيضا والعكس قد يطلق بمعنى المصدر
وهو التبديل والتحويل وهذا معناه الحقيقي وقد يقال مجازا مشهورا للقضية التي حصلت
بعد التبديل عكس أيضا كالنسج والخلق وعلى هذا المعنى الآخر فعكس الكلية الموجبة وهو نحو
كل إنسان حيوان جزئية موجبة نحو بعض الحيوان إنسان وإنما كان عكسها جزئية
موجبة لا كلية لأن المحكوم عليه والمحكوم به قد يتفقان في ذات ضرورة فعلى بعض ما صدق
عليه المحكوم به صدق عليه المحكوم عليه لكن ربما يكون المحكوم به أعم فيثبت لا حيث المحكوم
عليه كما في هذا المثال ولا يلزم الكلية وعكس الكلية السالبة مثلها كلية سالبة نحو كل
إنسان ليس بجماد وكل جماد ليس بإنسان لأن الطرفين لا يلتقيان في شيء من الأفراد وعكس
الجزئية الموجبة مثلها جزئية موجبة نحو بعض الحيوان إنسان وبعض الإنسان حيوان
للتلاقي ولا عكس للجزئية السالبة لجواز أن يكون المحكوم عليه أعم نحو ليس بعض الحيوان
بإنسان وقد يسلب الأخص عن بعضه وإذا عكس فقيل ليس بعض الإنسان بحيوان كان سلب
الأعم عن الأخص ولا يصدق وشرع ههنا نوع آخر من العكس يسمى عكس النقيض وهو تبديل
كل من الطرفين بنقيض الآخر على وجه يصدق. ثم إذا انعكست الكلية الموجبة نحو
كل إنسان حيوان بنقيض مفرديها صدقت فيقول كل لا حيوان لا إنسان وذلك لأن المحكوم
به فيها لازم للمحكوم عليه فيها وعدم اللازم مستلزم لعدم الملزوم وهذا بخلاف الجزئية
إذ لا استلزام فيها ومن أجل ما ثبت أن من الكليتين الموجبتين تلازما لأن كل واحدة
منهما منعكسة إلى الأخرى انعكست السالبة جزئية كانت أو كلية بهذا العكس سالبة جزئية
أما الجزئية فلأن الجزئيتين السالبتين نقيضا الكليتين الموجبتين والتلازم بين الشيئين يستلزم

Copyright © King Saud University